

## الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع اندماج الشركات وأثره على عقود الشركة المندمجة في ضوء قوانين الشركات السارية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ومشروع قانون الشركات الفلسطيني، ومقارنتهم بقانون الشركات الساري في الأردن وبعض القوانين العربية الأخرى، وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان ماهية الاندماج وبيان أحكامه منذ أن يكون فكرة في خلد القائمين على إدارة الشركات الراغبة في الاندماج حتى يخرج إلى حيز الوجود، وإلى توضيح الآثار القانونية المترتبة عليه، وعلى وجه الخصوص أثره على العقود المبرمة من قبل الشركة المندمجة.

وقد تمت معالجة موضوع الدراسة من خلال أربعة فصول، حيث تم بيان ماهية الاندماج في الفصل الأول، بالتعرض لتعريف الاندماج وصوره ومزاياه وعيوبه، ولموقف المشرع الفلسطيني والأردني من الاندماج والتشجيع عليه، والبحث في الطبيعة القانونية للاندماج، وعرض الآراء الفقهية في ذلك وحجج وأسانيد كل فريق، وتوضيح الفرق بين الاندماج وما يشابهه من تصرفات قانونية أخرى.

وعرضت الدراسة في الفصل الثاني ضوابط عملية الاندماج، حيث بيّنت شروط صحة الاندماج، والإجراءات الواجب اتباعها لإتمام عملية الاندماج وفق التشريعات السارية في فلسطين والأردن.

وتناول الفصل الثالث الآثار القانونية المترتبة على الاندماج بوجه عام، حيث بينت الدراسة أثر الاندماج بالنسبة لكل من الشركة المندمجة والشركة الدامجة أو الجديدة الناتجة عن الاندماج، كما

ب

بيّنت أثر الاندماج على حقوق الشركاء أو المساهمين في الشركة المندمجة، والدامجة أو الجديدة الناتجة عن الاندماج، ثم تناولت أثره بالنسبة للغير، فبحثت في آثار الاندماج بالنسبة لدائني ومديني الشركة المندمجة.

أما الفصل الرابع فقد تناول أثر الاندماج على عقود الشركة المندمجة بوجه خاص، حيث تناولت الدراسة مصير أهم العقود التي تكون قد أبرمتها الشركة المندمجة، فبينت أثر الاندماج على عقد العمل، وعقد الإيجار، وعقد التأمين، وعقد الوكالة، وفق التشريعات السارية والاجتهادات الفقهية والقضائية.

ثم أنهيت الدراسة بخاتمة بما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات.